



مبادئ إرشادية حول تعزيز إدارة المخاطر في صناعة المعلومات الائتمانية في الدول العربية

صندوق النقد العربي

أبريل 2021

تمهيد

وضعت جائحة فيروس كورونا صانعي السياسات الإقتصادية أمام تحديات غير مسبوقة للمحافظة على الاستقرار الإقتصادي والمالي والإجتماعي. حيث كبدت الجائحة الإقتصادات العالمية كُلف باهظة، تمثلت في الضغط الهائل على الأنظمة الصحية، وبرامج الإعانات الحكومية لمعالجة تراجع التدفقات النقدية للشركات والأفراد، ووضع خطط للتعامل مع حالات فقدان الوظائف وإفلاس الشركات.

كما شكلت الجائحة تحدياً كبيراً أمام صناعة المعلومات الائتمانية، خصوصاً في كيفية التعامل مع العملاء الجيدين الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية سلباً بالجائحة. برز فيما يخص البيانات الائتمانية السلبية، رؤيتين حول معالجة التأخر في دفع المستحقات بسبب الأزمة، تتمثل في وقف أو تعليق الإبلاغ عن هذه البيانات خلال الأزمة أو الإبلاغ عنها بغض النظر عن تصنيف العميل. يرى مؤيدو الرؤية الأولى أن حدوث تأخر في سداد القرض سببه ظروف خارجة عن إرادة العملاء، وليس نتيجة لاختيار المقترض نفسه. بالتالي، لا ينبغي أن تنعكس المعلومات الائتمانية السلبية في سجلاتهم. يقترح مؤيدو هذا التصور تعليق الإبلاغ عن المعلومات الائتمانية للعملاء الجيدين لفترة زمنية محددة، حتى لا يتضرر تصنيفهم الائتماني. أما الرؤية الثانية فتتمثل في الإبلاغ عن البيانات السلبية حتى وإن كانت لظروف خارجة عن إرادة العملاء الجيدين، حيث أن البيانات المتعلقة بتأخير سداد الأقساط المستحقة، يجب التصريح عنها بشكل يأخذ بالاعتبار ظروف العميل الجيد. على سبيل المثال، من الممكن إعادة جدولة التسهيلات المقدمة للعملاء الجيدين أو تقديم ضمانات إضافية. كما يرون من اللازم أن تعكس أنظمة التقارير الائتمانية الموقف الدقيق والحقيقي للعملاء، مع وضع التدابير اللازمة في الأزمات لحماية المقترضين الجيدين.

ينطلق الإهتمام بصناعة المعلومات الائتمانية من دورها المتمثل في تعزيز إدارة المخاطر، ومساعدة البنوك على إتخاذ القرارات الائتمانية المبنية على تقييم دقيق للعملاء، وتعزيز الوصول إلى الإئتمان. كذلك تبرز أهمية هذه الصناعة في دعم جهود البنوك التجارية في تطبيق متطلبات بازل (III)، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)، وإختبارات الأوضاع الضاغطة، وبناء أنظمة الإنذار المبكر.

من ناحية أخرى، بدأت العديد من دول العالم منذ نهاية عام 2020، حملات تطعيم وطنية من شأنها أن تساهم في تسريع وتيرة التعافي الإقتصادي بغض النظر عن المدى الزمني، خصوصاً مع إعادة فتح جزئي لبعض الإقتصادات وتخفيف إجراءات الإغلاق العام المصاحبة لأزمة فيروس كورونا المستجد.

في هذا الإطار، كشفت الأزمة الحالية الآثار الواضحة على صناعة المعلومات الائتمانية، وكيفية التعامل مع البيانات الائتمانية لعملاء البنوك. لذا، برز الاهتمام بضرورة أخذ الدروس المستفادة من الجائحة الحالية وإنعكاسها على صناعة المعلومات الائتمانية، سواءً كان ذلك في الفترات الإعتيادية أو في فترات الأزمات. في ضوء ما تقدم، وحرصاً من صندوق النقد العربي على مواكبة دوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، وبناءً على المناقشات التي تمت في إجتماعات اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، وبالإستفادة من مشاركة أمانة اللجنة في إجتماعات اللجنة الدولية للمعلومات الائتمانية، وبالتشاور مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تم إصدار المبادئ الإرشادية التالية حول تعزيز إدارة المخاطر في صناعة المعلومات الائتمانية في الدول العربية، مع التنويه أن تطبيق المبادئ يخضع لحالة كل مصرف مركزي على حده، وأهدافه الواردة في نظامه الأساسي والنظام المالي القائم لدى كل دولة.

مبادئ إرشادية حول تعزيز إدارة المخاطر في صناعة المعلومات الائتمانية في الدول العربية

(1) المبدأ

من الأهمية أن تعكس أنظمة التقارير الائتمانية الموقف الدقيق والحقيقي للعملاء في جميع الأوقات بما يعزز من مصداقيتها، من خلال تعزيز المشاركة الدقيقة الكاملة للمعلومات الائتمانية بشكل مستمر، بما في ذلك الإبلاغ عن البيانات الائتمانية السلبية، سواءً في الأوقات العادية أو في فترات الأزمات¹.

(2) المبدأ

تبنى آليات مناسبة للحد من الأثر السلبي للأزمات على السجل الائتماني للعملاء الجيدين، الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية بسبب جائحة كورونا، ودراسة الحلول المتعلقة بتخفيف الأثر السلبي على جدارتهم الائتمانية، ومدى إمكانية أخذ ذلك بالإعتبار في تقاريرهم الائتمانية.

(3) المبدأ

من الممكن توجيه العملاء الجيدين أثناء الأزمات للتواصل مع بنوكهم والتفاوض معها لإعادة جدولة التسهيلات. كما أنه من الممكن الإشارة في التقرير الائتماني إلى أسباب تعثر العميل الجيد.

(4) المبدأ

من المناسب قيام المصرف المركزي بإصدار تعليمات حول المدة الزمنية المناسبة للإحتفاظ بالبيانات السلبية لعملاء القطاع المالي في تقاريرهم الائتمانية.

(5) المبدأ

تشجيع رقمنة عملية الوصول إلى التقارير الائتمانية، للتأكد من أن حق الوصول إلى تقارير الائتمان لن يتأثر أثناء الأزمة، وإيجاد الآليات المناسبة للتعامل مع الشكاوى والنزاعات خلال الأزمة، في ضوء الزيادة المحتملة في الشكاوى والنزاعات. كذلك من المناسب، تشجيع تطبيق التقنية المعلوماتية لتلقي الشكاوى وحل النزاعات.

¹ مفهوم الأزمة في هذه المبادئ لا يعني بالضرورة أزمة فيروس كورونا المستجد الحالية، وإنما يشمل أي أزمة إقتصادية أو مالية بشكل عام.

(6) المبدأ

وضع معايير ومبادئ حول كيفية التعامل مع البيانات البديلة واستخدامها والتنسيق مع الجهات الرسمية الأخرى، مع مراعاة التوازن بين إيجابيات استخدام البيانات البديلة² ومستوى مخاطرها.

(7) المبدأ

مع الحاجة المستمرة لتطوير قواعد بيانات المعلومات الائتمانية لدى شركات ومكاتب الإستعلام الائتماني، من المهم أيضاً مواصلة جهود تطوير أنظمة مركزيات المخاطر المصرفية لدى المصارف المركزية. إذ أن تكامل هاتين القاعدتين له أثر إيجابي ويعزز من فعالية إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية. كذلك تعد مركزية المخاطر المصرفية لدى المصارف المركزية، مصدراً مهماً لدراسة المخاطر النظامية للقطاع المصرفي.

(8) المبدأ

العمل تدريجياً على توسيع قاعدة البيانات الائتمانية لتشمل جميع مؤسسات القطاع المالي والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة (مثل: هيئات الأراضي والمساحة، وإدارات ترخيص المركبات والسائقين، وشركات المياه والكهرباء والاتصالات، وهيئات ضريبة الدخل، والمحاكم المعنية بالقضايا المالية) والبحث عن السبل المناسبة لتحقيق ذلك من خلال الإستفادة من التقنيات المالية الحديثة، بما يعزز من كفاءة وشمولية نظم المعلومات الائتمانية.

(9) المبدأ

تجميع البيانات المالية للشركات ضمن قاعدة المعلومات الائتمانية، بحيث توفر أداة معززة لتقييم مخاطر الائتمان، وتُعطى صورة أوضح وأشمل عن قدرة الشركات على الإيفاء بالتزاماتها.

² يُمكن تعريف البيانات البديلة أنها بيانات أو معلومات إضافية حول العملاء لا يتم الحصول عليها من التقارير الائتمانية التقليدية، إنما يتم الحصول عليها من مصادر موثوقة أخرى، حيث تُعتبر هذه البيانات مكملة للمعلومات الائتمانية وعامل مساعد في صنع القرار الائتماني. لمزيد من المعلومات، من الممكن الرجوع إلى ورقة "السياسات التوجيهية حول استخدام البيانات البديلة وكيفية التنسيق مع الجهات الرسمية الأخرى" الصادرة عن صندوق النقد العربي في عام 2020 المنشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي.

(10) المبدأ

التشاور بين المصرف المركزي وشركات المعلومات الائتمانية لدراسة سبل تضمين البيانات الخاصة بالشيكات المُعادة ضمن قاعدة البيانات الائتمانية، إضافةً إلى إيجاد آلية ملاءمة لتضمين قاعدة المعلومات الائتمانية للبيانات الخاصة بعقود المشتقات المالية غير المدرجة في السوق المالية.

(11) المبدأ

تعزيز المنظومة التشريعية بما يحافظ على خصوصية بيانات عملاء القطاع المالي، والأمن السيبراني، وحماية المستهلك المالي.

(12) المبدأ

عقد إجتماعات تشاورية مستمرة بين المصرف المركزي والبنوك التجارية وشركات المعلومات الائتمانية، لبحث كيفية التعامل مع احتمالات ارتفاع نسب التعثر جراء سحب حزم الدعم التي يتم إتخاذها خلال الأزمات.

(13) المبدأ

حصر الدروس المُستفادة من الأزمات من قبل المصرف المركزي، والانعكاسات مستقبلاً على جوانب صناعة المعلومات الائتمانية.

(14) المبدأ

قيام المصرف المركزي بوضع آليات واضحة حول كيفية التعامل مع البيانات الائتمانية غير الدقيقة التي قد تظهر في التقرير الائتماني، مع توضيح كيفية وإجراءات تعامل مكاتب وشركات المعلومات الائتمانية مع البيانات غير الدقيقة والفترة الزمنية اللازمة للتصويب.

(15) المبدأ

تعزيز الرقابة المكتبية والميدانية للمصرف المركزي على شركات المعلومات الائتمانية، ووضع خطط سنوية للتفتيش على شركات المعلومات الائتمانية، وطلب تقارير دورية مناسبة، تحقق أغراض الرقابة والإشراف على أنشطة هذه الشركات.

(16) المبدأ

قيام المصرف المركزي بوضع تشريعات خاصة بحوكمة شركات ومكاتب المعلومات الائتمانية، وأدوات وسياسات فعّالة من قبل المصارف المركزية للتحقق من مدى الإلتزام بمبادئ وتشريعات الحوكمة في إطار أعمال الرقابة. وإلزام جميع شركات ومكاتب المعلومات الائتمانية بتطبيق مبادئ الحوكمة.

(17) المبدأ

بناء قدرات العاملين في شركات ومكاتب المعلومات الائتمانية، ومواكبة أفضل الممارسات الخاصة بصناعة المعلومات الائتمانية.

(18) المبدأ

دراسة مدى إمكانية تبني التقييم الائتماني السيكمترى (Psychometric-Based Credit Scoring) جنباً إلى جنب مع التقييم الائتماني التقليدي، بما يشمل المخاطر والتحديات المرتبطة باستخدام هذا النوع من التقييم.

(19) المبدأ

النظر في مناسبة قيام المصرف المركزي بالتنسيق مع الجهات الرسمية في المضي قدماً في إصدار قانون ضمانات للأصول المنقولة، وتبني آليات تنفيذية فعّالة له، من خلال تطوير سجل إلكتروني مركزي لتسجيل الضمانات.

(20) المبدأ

تعزيز أوجه الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في صناعة المعلومات الائتمانية، مثل الحوسبة السحابية، والبلوكتشين، والذكاء الاصطناعي، والهوية الرقمية، ونماذج إعرف عميلك الإلكترونية. ومراجعة التشريعات الناظمة لعمل شركات المعلومات الائتمانية، وتطويرها بشكل يعزز فرص الابتكار في مجال صناعة المعلومات الائتمانية.

المبدأ (21)

أهمية وجود خطط إستمرارية لشركات المعلومات الائتمانية، وتوفير أنظمة تقنية آمنة ومتطورة للمعلومات وترقيتها بشكل مستمر، لضمان نجاح عمل شركات المعلومات الائتمانية في كافة الأوقات.

المبدأ (22)

قيام المصرف المركزي بمتابعة وتقييم خطط إستمرارية العمل لدى شركات ومكاتب المعلومات الائتمانية وسياسات إدارة المخاطر بشكل مستمر، والتحقق مكتئباً وميدانياً من وجود خطط وسياسات معتمدة من مجلس إدارة المكتب أو الشركة، تأخذ بالإعتبار كيفية التعامل مع تداعيات الكوارث الطبيعية بشكل فعال، يضمن مواصلة تنفيذ الأنشطة وعمليات إصدار التقارير الائتمانية عند حدوث الأزمات أو الكوارث الطبيعية.

المبدأ (23)

تعزيز وعي الجمهور بدور شركات ومكاتب المعلومات الائتمانية، وكيفية الحصول على التقارير الائتمانية، بما في ذلك إعداد وتوزيع نشرات توعوية من خلال المؤسسات المالية.

المبدأ (24)

النظر في قيام المصارف المركزية بدراسة الأطر القانونية الخاصة بالتعاون في مجال تبادل المعلومات الائتمانية عبر الحدود، وتوقيع مذكرات تفاهم بهذا الخصوص.